



Strategy International Journal of Middle East Research

Volume 1, Issue 1 December 2019

<http://ijmer.net>

ISSN: 2717-641X (Online)

The impact of regional and international interactions on the Levant after 2003

Ghusoon Mezher Al Muhammadawi

To cite this article

Muhammadawi, G.M.A. (2019). The impact of regional and international interactions on the Levant after 2003. Strategy International Journal of Middle East Research, 1(1), 57-67.

Published Online	December 31, 2019
Article Views	13 single - 24 cumulative
Article Download	123 single - 185 cumulative

BABIR Academic is an independent international publisher committed to publishing academic books, journals, quality in the fields of Education, Social Sciences.

BABIR Academic created an open access system to spread the scientific knowledge freely.

For more information about BABIR, please contact: babir.arabic@gmail.com





INTERNATIONAL JOURNAL OF MIDDLE EAST RESEARCH

Volume 1, Issue 1, December 2019, p. 57-67

İstanbul / Türkiye

Article Information

Article Type: Research Article

This article was checked by iThenticate.

Article History:

Received

23/10/2019

Received in revised form

09/11/2019

Accepted

17/12/2019

Available online

20/12/2019

The impact of regional and international interactions on the Levant after 2003

Ghusoon Mezher Al Muhammadawi ¹

Abstract

The study of regional and international interactions in the Arab Mashreq region came after the American occupation of Iraq in 2003, to shed light on the structure and structure of the balance of power in the region, as this region is one of the areas that have been subjected to the vibrations and political instability, especially after 2003, and followed by geo-strategic changes It was represented in competition and struggle between regional powers over influence and domination and the leadership of the balance of other regional powers, in addition to internal changes in the countries of the region itself.

The study aims to determine the impact of the collapse of Iraq's regional power and the emergence of the powers of Iran and Turkey and a study of the impact of the American occupation of Iraq and what are the factors of competition that affect international and regional interactions on the region. In the international trend and regional competition to control it, and another topic deals with the factors related to regional and international forces that drive it to struggle for control of this region, as we clarify at the conclusion of the research the implications of this international and regional competition on The countries of the region and their political stability.

Keywords: Arab Mashreq, Iraq, Iran, Politics, United States.

¹ Assist. Prof. Dr. Ghusoon Mezher Al Muhammadawi, Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, Al-Mustansiriya University, Iraq.

تأثير التفاعلات الإقليمية والدولية على المشرق العربي بعد عام 2003

غصون مزهر المحمداوي²

ملخص

لقد جاءت دراسة التفاعلات الإقليمية والدولية في منطقة المشرق العربي بعد الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، لإلقاء الضوء على هيكل وبنية توازن القوى في المنطقة، حيث تعتبر هذه المنطقة من أكثر المناطق التي تعرضت للإهتزازات وعدم الاستقرار السياسي وخاصة بعد عام 2003، وما تبع ذلك من تغيرات جيواستراتيجية تمثلت في التنافس والصراع ما بين القوى الإقليمية على النفوذ والهيمنة وقيادة توازن القوى الإقليمية الأخرى، إضافة إلى التغيرات الداخلية في دول المنطقة ذاتها.

وتهدف الدراسة إلى تحديد أثر انهيار قوة العراق الإقليمية و بروز قوى إيران وتركيا، ودراسة أثر الإحتلال الأمريكي للعراق، وماهي عوامل التنافس التي تؤثر في التفاعلات الدولية والإقليمية على المنطقة، وبناءً على ذلك تم تقسيم الدراسة إلى عدة مباحث تتناول الأهمية الإستراتيجية للمنطقة "المشرق العربي"، وتأثير ذلك في التوجه الدولي والتنافس الإقليمي للسيطرة عليها، كما يتناول مبحث آخر العوامل المتعلقة بالقوى الإقليمية والدولية التي تدفعها للصراع في سبيل السيطرة على هذه المنطقة، كما نوضح في ختام البحث الأثار المترتبة على هذا التنافس الدولي والإقليمي على دول المنطقة واستقرارها السياسي.

الكلمات المفتاحية: المشرق العربي، العراق، إيران، سياسة، الولايات المتحدة الأمريكية.

المقدمة

يبدو أن البنية المتطورة للسياسة الدولية المعاصرة في القرن الواحد والعشرين قد خلفت وراءها الكثير من الآثار السياسية والانعكاسات الجيوسياسية الخطيرة على خارطة العالمية ككل، وعلى خارطة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، وهو ما تؤكد جملة الاضطرابات والفوضى المتزايدة كل يوم واشكال الصراع ومسارات السلطة وطموحات النفوذ والهيمنة بين دول هذه البقعة الجغرافية، ما يشير بدوره إلى ملامح النظام العالمي القائم على التشكل منذ مطلع هذا القرن من مجموعة من التوجهات العالمية الكبرى التي يبدو أنها ستتحكم بلامح العلاقات والسياسات الدولية بين مختلف دول العالم بوجه عام، وبين دول وشعوب منطقة الشرق الأوسط خلال العقود القادمة على وجه التحديد، وعلى رأسها صراعات القوى الإقليمية وتراجع المركزية الأميركية.

² أستاذ مساعد دكتور: غصون مزهر المحمداوي، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق.

أن الأحداث التاريخية الجسيمة التي لحقت بالمنطقة العربية في فترة التسعينات وما تلاها حتى الآن ساهمت في إنضاج وبلورة الملامح العامة للبيئة الدولية "العالمية"، وكان من أهم هذه الملامح، التوجه نحو إعادة هيكلة بعض الأحلاف والتكتلات الاقتصادية والدولية والإقليمية، والإعلاء من شأن الجغرافية الاقتصادية، والسماح بالتعاون على حساب الهندسة السياسية، ومفاهيم "المصلحة القومية، وتوازن القوى، والتفتت، والصراع"، لقد اتخذت هذه الملامح صفة الشراكة، سواء من أجل السلام كما في إطار التفاعلات بين منطقة الشرق والغرب، أو في إطار تفاعلات حلف شمال الأطلسي مع دول شرق ووسط أوروبا سابقاً، وروسيا الاتحادية أو من خلال شراكة اقتصادية بين دوائر وأقواس النظام العالمي، وهذا ما سيتوضح خلال هذه الدراسة.

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لمنطقة المشرق العربي

يحتل المشرق العربي خلال هذه المرحلة التاريخية أهمية ومكانة مهمة في تركيز الاهتمام العالمي، ويعود ذلك إلى المركز السياسي والإستراتيجي الذي يتمتع به، مما جعله مركز تنافس القوى العالمية وتطاحن على أراضيها. لقد تغير أسلوب السياسة وتطور التفكير الإستراتيجي، وكان هذا التطور في أسلوب الساسة والتفكير زاد من الاهتمام العالمي بالمشرق العربي، حيث أصبحت السياسة والخطط الإستراتيجية من السعة والشمول تجعل من العالم وحدة كبرى، وأصبحت الأقاليم والوحدات السياسية التي احتفظت بعزلتها تتأثر بالتيار العام للسياسة العالمية، وأصبحت سياسة الدولة ترسم على هدى هذا الاتجاه وأهدافه، ومثل هذا التوجه الولايات المتحدة الأمريكية لهذا أصبح يسود تيار السياسة العالمي، ولم يعد مستطاعاً أن تعيش دولة بمعزل عن المجموعة العالمية للدول، أو بمنأى عن السياسة العامة التي توجهها وتؤثر فيها.

أن المشرق العربي هو مصطلح جغرافي محلي، المشرق مقابل المغرب العربي، ويتطابق تاريخياً مع الأقاليم العربية من الإمبراطورية العثمانية في بداية القرن العشرين ومع شبه الجزيرة العربية وكل البلاد الآسيوية العربية يشملها المشرق وكذلك مصر في إفريقيا، وليس هناك تعريف سياسي دقيق للمشرق مشابه لتعريف مناطق سياسية أخرى، فهو قيل كل شيء واقع بشري يتميز بتعدد الأديان ومختلف الفرق الإسلامية، كما يتميز بتجانس ثقافي ولغوي ف "باستثناء الأكراد لا يوجد سكان غير العرب"، أن المشرق العربي هو جزء أساسي من الشرق الأوسط، بل هو مركزه بسبب النزاع العربي الإسرائيلي، ومع وجود النزاعات القائمة في أطراف هذه المنطقة كالمسألة الكردية والحروب التي حدثت في منطقة الخليج العربي والتي أوقعت ضحايا تفوق ضحايا النزاع المركزي في المنطقة، إلا أن تأثير هذا النزاع هو الذي شكل الأنظمة العربية وطبيعتها، سواء كانت جيدة أو سيئة، ولولا وجود المشروع الصهيوني لكان من الممكن أن تكون الحياة السياسية في المشرق العربي أكثر شبيهاً بالحياة السياسية ببلدان المغرب التي لم تعرف التمزقات والنزاعات التي تشهدها دول المشرق (لورانس، 7، 1993-9).

اكتسبت منطقة المشرق العربي مكاناً إستراتيجياً مهماً بالنسبة لجميع القوى الفاعلة في المجتمع الدولي، ويعود ذلك إلى أن المنطقة تحتل موقعاً وسطاً بين قارات العالم الثلاث "آسيا، إفريقيا، وأوروبا"، وتتجمع فيها معظم شبكات المواصلات العالمية جوية وبحرية وبرية، وتتحكم في عدد من الممرات المائية المهمة مثل مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس مما يجعل هذه المنطقة همزة وصل بين جنوب وشرق آسيا وبين أوروبا والأمريكيتين، كما

Strategy

International Journal of Middle East Research

Volume 1/1 January 2020 p. 57/67

تُعد هذه المنطقة من المناطق ذات الحساسية الشديدة للمتغيرات المهمة سواءً كانت متعلقة بصعود وهبوط القوى العظمى، أو تلك المتعلقة بالاقتصاد والتكنولوجيا، حيث اكتسبت أهمية كبرى بسبب موقعها القريب من الاتحاد السوفيتي السابق، وامتلاكها العديد من الموارد الاقتصادية خصوصاً النفط والأيدي العاملة والطاقة الشمسية والغاز ومعادن كثيرة مهمة، وبهذا تحول المشرق إلى مسرح إستراتيجي مهم للقوى الصناعية الكبرى، لأنه يؤمن في السلم والحرب تدفق النفط والغاز والمواد الأولية، كما أن ممراته المائية وأجوائه تضمن السيطرة على العالم، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تربط أمنها بأمن هذه المنطقة والذي يمس مصالحها القومية، وبشكل العمود الحيوي في سياستها العالمية، كما هو الوضع نفسه بالنسبة للدول الأوروبية التي تُعد المنطقة بُعداً إستراتيجياً لها (لورانس، 1993، 19).

لا يمكن أنكار أهمية منطقة الشرق الأوسط عامة ومن ضمنها منطقة المشرق العربي قد ازدادت بعد اكتشاف النفط، إلا أنه لا يمكن أيضاً تجاهل العديد من العوامل الأخرى التي أسهمت في زيادة الأهمية السياسية لهذه المنطقة وخصوصاً في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أي في فترة النهوض القومي وطموح شعوب المنطقة إلى التحرر والاستقلال والوحدة القومية، قد جعل الدول العظمى تضع الخطط لإقامة الأحلاف السياسية والعسكرية لعزل المنطقة لضمان مصالحها، كما استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة حزام من الاحلاف الممتدة من أوروبا إلى الباكستان لمواجهة الاتحاد السوفيتي.

المبحث الثاني: التطور التاريخي للتفاعلات الإقليمية والدولية حول منطقة المشرق العربي

منذ أن أعلنت بريطانيا عزمها على الانسحاب من منطقة الخليج العربي قبل نهاية عام (1971) والدول الفاعلة تتطلع إلى المنطقة، كل منها تنهياً لملء الفراغ المحتمل حدوثه، ليس لملء الفراغ فقط وإنما لإنشاء توازن القوى الجديد في المنطقة، وفي النظام الإقليمي العربي والشرق أوسطي عموماً، لاسيما وأن إفرزات الحرب الباردة بين القطبين الشرقي والغربي كانت ماتزال تأثيراتها مستمرة، ففي نهاية السبعينات من القرن الماضي شهدت المنطقة اضطرابات سياسية متتالية، أثرت بشكل كبير على توازن القوى في المنطقة، فمن جهة اندلعت الثورة الإسلامية في إيران وحاولت تصدير أفكارها إلى دول المنطقة، وقد سبق ذلك من جهة أخرى سعي العراق للعب دور إقليمي عربي بعد أن حمل لواء جبهة الصمود والتحدي التي عزلت مصر عن العالم العربي بعد توقيع "اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل" عام (1978)، ومع بداية الحرب العراقية الإيرانية، بدأت القوات العظمى "الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي" تستثمر تلك التطورات في منطقة المشرق العربي للحفاظ على مصالحها في المنطقة، فالإتحاد السوفيتي سابقاً كان يتطلع إلى المياه الدافئة، حيث عصب الحياة الصناعية والثروات الطائلة، والولايات المتحدة الأمريكية تُعلن حالة التأهب للتدخل العسكري في حالة تهديد مصالحها في المنطقة، وفي الجانب الآخر بدأت أكبر قوتين في المنطقة "العراق وإيران" تتطلعان إلى لعب دور الزعامة الإقليمية رغم ما استنزفته الحرب بينهما من طاقات مالية وبشرية واقتصادية هائلة (الدلابيح، 2012، 14-15).

كان عام (1980) عام الأخطار للمنطقة "المشرق العربي"، فالثورة الإسلامية في إيران تهدد بقيام مشاكل وتخريب في دولة الإمارات الناشئة حديثاً والمملكة العربية السعودية، كما أن تدخل الإتحاد السوفيتي في أفغانستان يدفع

باتجاه أن موسكو تسعى بقوة نحو السيطرة على المياه الدافئة "المحيط الهندي، الخليج العربي"، وانتصارات العراق على إيران قد يترتب عليها هيمنة الجار العربي الأكبر وتكون الكويت ضحيته الأولى، هذه الأسباب مجتمعة دفعت أمارات الخليج والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان إلى التجمع عام (1981) في إطار هو "مجلس التعاون الخليجي" ويسمح هذا التجمع بتنسيق الأعمال في مختلف الميادين السياسية منها والاقتصادية والعسكرية، وكان النموذج المطروح هو نموذج المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ثم دبلوماسية داخلية سمحت بالألا يظهر التباين بين المملكة العربية السعودية وشركائها (لورانس، 1993، 438).

خلال حرب الخليج الأولى "الحرب العراقية الإيرانية" كانت الدول الغربية تُزود طرفي النزاع بالسلاح لاستمرار القتال بينهما، مما يعكس الرغبة الدولية لإبقاء المنطقة في حالة نزاع وصراع بين أقوى أطرافها لضمان أمن الكيان الصهيوني صنعيتها في المنطقة (لورانس، 1993، 437-438)، حيث تدخلت القوى العظمى في مجريات الحرب وخاصة في بدايتها وحسب مصالحها الاقتصادية، وقد غير هذا التدخل من معطيات المشكلة حيث أدى إلى أن أفلتت الحرب من سيطرة القوى العظمى، وغياب وقف إطلاق النار له بُعد جديد حيث أنه لأول مرة منذ عام (1945) لا يدخل صراع كبير بين دولتين من دول العالم الثالث في مجال المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، الأمر الذي يفسر بالنمو الاقتصادي والثقافي العائد إلى دخل النفط بالنسبة لدولتي الصراع، فالإمكانيات المادية مكنت الدولتين من الحصول على تسليح كامل على أساس تجاري (لورانس، 1993، 439).

لقد تمخضت الحرب عن نتائج مهمة أثرت بشكل كبير على توازن القوى في المنطقة، كما أثرت في نفس الوقت في الوضع الداخلي لدول المنطقة، فقد خرجت إيران من هذه الحرب بخسائر مادية هائلة وتقلصت إحتياجاتها المالية إلى أقصى الحدود، مع تواصل النمو السكاني، وهجرة أعداد كبيرة من الطبقة الوسطى المعادية للنظام، وعلى أثر ذلك نشأ تياران سياسيان داخل الطبقة السياسية الإيرانية، الأول: الإصلاحيون الذين يدعون إلى الانفتاح باتجاه الغرب لغرض تشجيع عودة المهاجرين وتشجيع استثمار رؤوس الأموال الضرورية لإنعاش الاقتصاد الإيراني، أما الثاني: فهم المحافظون "المتشددون" والذين يعارضون ذلك ويرفضون أي تعاون مع الغرب (الحنيطي، 2013، 26-27).

كان الوضع في العراق أفضل فقد نشأت عن الحرب صناعة حربية نشطة، وإعادة النظام الدكتاتوري رغم التحررية الظاهرية التعبير عن رغبته في أن يكون على رأس العالم العربي، وتم التخلي عن نظام الإدارة الاشتراكية للاقتصاد لصالح عودة المبادرة الحرة "إلا في مجال الأسلحة"، وكانت البلاد مثقلة بالديون خاصة تجاه بلدان الخليج، وأصبح العراق القوى الإقليمية العظمى المستقلة عن القوى العالمية العظمى، بفضل ثلاثيتها الملائمة وهي وجود البشر بأعداد كافية ووجود الماء والنفط بوفرة، وكانت مواصلة التسليح للعراق مثار قلق لدى الغرب الذي بدأ يمارس الضغوط للحد من وصول العراق إلى التقنيات ذات الطبيعة العسكرية النووية المباشرة (لورانس، 1993، 449).

نمت الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية لتزيد من تطلعاتها بالتحرك الفعال نحو دول منطقة الخليج العربي، التي بدأت تعاني من اختلال حالة التوازن الإقليمي وميلها لصالح إيران، جراء التدايعيات المترتبة عن حرب الخليج الثانية عام (1991) التي بدأت عقب اجتياح القوات العراقية للأراضي الكويتية، وحظيت منطقة الخليج العربي باهتمام

Strategy

International Journal of Middle East Research

Volume 1/1 January 2020 p. 57/67

واضح من قبل إيران التي وجدت فيها مفصلاً إستراتيجياً في علاقات الشرق والغرب، فالمنطقة مركز لخمسة جهات متصلة وهي: "الجزيرة العربية والشرق العربي والوطن العربي والشرق الأوسط والمحيط الهندي"، كما يُعد الخليج العربي أهم منفذ بحري يربط إيران بالعالم، إذ يتم عبره تصدير النفط الإيراني للخارج كونها تمتلك العديد من الحقول النفطية البحرية في قاع الخليج (جودة، 1985، 548)، وتسعى للتحكم في تصديره من خلال سيطرتها على مضيق هرمز الذي يربط إيران ببقية المحيطات في العالم ويتم من خلاله مرور النفط الإيراني (الريس، 1973، 310).

وتمثل منطقة الخليج العربي بالنسبة لإيران دائرة نفوذ، إذ تأثرت سياسة الدفاع الإيرانية بشكل ملحوظ بالمتغيرات التي حدثت على الساحة الإقليمية والدولية بعد حرب الخليج الثانية عام (1991)، تلك التي أدت إلى زيادة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، إذ عمل هذا الوجود على تفعيل سياسة العزلة الأمريكية ضد إيران، الأمر الذي استوجب إدخال تغييرات متماثلة على سياسة الدفاع الإيرانية، سعت إيران من خلالها إلى تأكيد وظيفتها الإقليمية والادعاء بوجود حقوق تاريخية لها في مياه وجزر الخليج العربي (دسوقي، 2019، 105).

اختلال ميزان القوى الإقليمي لصالح إيران بسبب الانتكاسات العربية المستمرة منذ عام (1990) ومنها غزو الكويت وما تلاه من الحرب الدولية ضد العراق وصولاً إلى احتلاله عام (2003)، وخلال هذه السنوات استفادت إيران ببراعة من المشكلات العربية سياسياً وفكرياً وأمنياً، وتمكنت من استعادة التوازن الذي خسرت خلال الحرب مع العراق لتتحول إلى قوة إقليمية مؤثرة بعد أن غاب العرب كقوة موحدة، وانشغلوا بالصراعات فيما بينهم، فضلاً عن احتلال العراق الذي بدأ ظاهرياً تهديداً لإيران، حيث كان في واقع الأمر سبباً في تفوق إيران الإقليمي في هذه الفترة (الحنيطي، 2013، 30).

المبحث الثالث: التفاعلات الإقليمية والدولية بعد احتلال العراق عام 2003

لا تأتي أهمية منطقة الشرق الأوسط من مساحتها الجغرافية أو حجم سكانها أو وفرة خيراتها وثرواتها فحسب، بل من موقعها المتميز وسط مجال جيوسياسي يتمتع هو أيضاً بموقع متميز في العالم، لذلك شكلت عبر التاريخ بؤرة للصراع بين الإمبراطوريات المحيطة بها، وأصبح الاستيلاء عليها عنواناً للنفوذ العالمي يُشير إلى الدولة الكبرى الأقوى، لهذا شهدت الحالة الجيوسياسية الجديدة في هذه المنطقة صعوداً إيرانياً تركياً مقابل تراجع المشروع العربي، الأمر الذي يدفع الباحثين إلى دراسة وحساب التوازن التاريخي بين العرب وجيرانهم، ومراجعة دقيقة للمصالح المشتركة للعرب والإيرانيين والأتراك، العنصر الذي بدأ في البروز في فترة قريبة للمنافسة في النفوذ والمصالح في هذه المنطقة، حيث تحللت الشعوب العربية والتركية والإيرانية مكان القلب في العالم الإسلامي، حيث شكلت هذه الشعوب مراكز ثقل متعددة داخل هذا القلب، أدى كل منها دوراً قيادياً في العالم الإسلامي خلال حقبة تاريخية معينة، ورغم وحدة الدين بين هذه الشعوب إلا أنها تتفاوت في إنتماؤها القومية وتوجهاتها الجيوسياسية، الأمر الذي جعل العلاقات بينها عبارة عن علاقات صراعية في إطار نظم التبعية أو توازن القوى، حيث سهل هذا الأمر مهمة الضغط الاستعماري على المنطقة ونتاج تبعية بدرجة متفاوتة للغرب وتوجهاته، لكن إيران أولاً وتركيا في

الدرجة الثانية أو في المرحلة التالية تمكنت بأساليب مختلفة من استغلال الضعف السياسي العربي الرسمي، وتعظيم الفائدة من المستجدات الإقليمية والعالمية المتلاحقة.

لقد أسفرت الأحداث والأزمات المتعاقبة التي مرت بمنطقة الشرق الأوسط خلال الفترة موضوع البحث عن قيام عدد من الدول في منطقة المشرق العربي باتباع إستراتيجيات إقليمية جديدة، وذلك نتيجة تغيير طبيعة القضايا المطروحة، وتطور نوعية الصراعات وتبدل محاور النزاع الرئيسية، وقلة الحدود الفاصلة بين الفعل الداخلي والتأثير الخارجي، وأضعاف الدور المحلي وتصعيد الدور الإقليمي، وتبلور التحالفات المتعارضة التي تتبناها القوى الدولية والإقليمية المتنافسة، وغلبة الاعتبارات الطائفية والمذهبية على قضايا المنطقة، وهو الأمر الذي أوصل المنطقة إلى المواجهة المسلحة بين بعض الأطراف الداخلية المتنازعة، وإلى درجة استدعاء قوى خارجية حليفة لدعم طرف على آخر بهدف تعديل التركيبة السياسية الداخلية لصالحه.

أحدث الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003) وما ترتب عليه من تداعيات، بوادر الشك لدى دول مجلس التعاون الخليجي في مدى قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على البقاء بوصفها القوة الوحيدة ذات القدرة على حماية أمن الخليج، وذلك جراء تنامي دور إيران الإقليمي الذي ارتكز على معطيات جغرافية وأيديولوجية ومصالحية، مما سمح بتعاظم هذا الدور قبول الولايات المتحدة الأمريكية وللمرة الأولى إجراء محادثات مباشرة مع إيران، فضلاً عن نجاح إيران في عقد تحالفات إقليمية، سواءً مع دول إقليم الشرق الأوسط أو مع بعض القوى الفاعلة من غير الدول، بغض النظر عن توجهاتها الأيديولوجية (الحنيطي، 2013، 41).

أنشئت إيران حالة جديدة في التوازن الإقليمي في منطقة المشرق العربي، من خلال تعزيز نفوذها في العراق، التوازن الذي أختل نتيجة خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي، والذي كان موجود بفعل التنافس التاريخي بين إيران والعراق، مع دور مواز للسعودية، بدعم دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي جعل الدور الإيراني يزداد قوة وثبات بعد أن أصبح مشروعاً يقوم على فرضية قوامها أن توازن الرعب في الخليج بفعل الحضور الإيراني الكثيف في المشرق العربي يمثل عامل ضغط تجاه الولايات المتحدة الأمريكية لقبول إيران كشريك إقليمي، الأمر الذي يسمح لإيران بتقاسم المصالح والنفوذ في المنطقة، لذا يكون المشروع الإيراني قد حقق أهدافه في استهداف نسق المصالح الأمريكية في الخليج العربي من أجل الدخول معها في حالة تقاسم (الليباد، 2008، 36)، يمكن اختصار حالة الأمن في الخليج أن إيران تريده أمناً خليجياً مشتركاً يعترف بدورها فيه، أما دول الخليج فتريده أمناً تضمنه الولايات المتحدة الأمريكية وتحميه من إيران.

لهذا شعرت إيران في أوقات معينة بالقلق من مستوى التسلح المتطور الذي وصلت إليه دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال حصولها على كميات من الأسلحة التقليدية الغربية الحديثة، فضلاً عن الضمانات الأمنية التي توصلت إليها هذه الدول بموجب الاتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي قللت من فرص إيران في توجيه ضغوط سياسية أو عسكرية على هذه الدول (الراوي، 2006، 86).

أن ايجاد نظام أممي لهذه المنطقة هدفاً للأطراف التي يتكون منها النظام الإقليمي الخليجي مع الأخذ بنظر الاعتبار الواقع الجديد الذي رتبته الاحتلال الأمريكي للعراق، إذ أدى إلى تكريس الاختراق الخارجي للأمن الإقليمي الخليجي، بعد أن تم تجديد الاتفاقيات الأمنية الثنائية بين بلدان مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية

Strategy

International Journal of Middle East Research

Volume 1/1 January 2020 p. 57/67

التي شهدت بموجبها قضية أمن الخليج تغييراً تمثل في سحب القوات الأمريكية من البلدان الخليجية الكبرى كالسعودية، وإعادة تركيزها في الدول الخليجية الأصغر مساحة وكثافة سكانية، فضلاً عن سحب القوات الأمريكية التي كانت موجودة في العراق منذ عام (2003)، ضمن إطار الاتفاقية الأمنية التي تم توقيعها بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية عام (2008)، التي لا تمنح الولايات المتحدة الأمريكية حق وجود قوات قتالية في العراق بعد نهاية عام (2011)، مع حدوث تطور هام بدأه حلف الناتو في حوار مع أربع بلدان خليجية "الكويت، البحرين، قطر، الإمارات"، فيما عرف بـ "مبادرة إسطنبول" للتعاون الموسع مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (عبدالحاميد، 2012، 30-31).

أن المتغيرات الدولية والإقليمية تُشير إلى سعي جميع الدول إلى إيجاد مناخ ملائم لتعاظم التجارة العالمية، فهذه المنافسة الدولية في السيطرة على مقدرات منطقة المشرق العربي سببها في الدرجة الأولى العامل الاقتصادي، حيث جرى البحث عن إيجاد صيغ تشاركية تبني نظام اقتصادي عالمي يركز على الأمن الاقتصادي الدولي بما يحفظ ويواجه التهديدات المحتملة الموجهة ضد الديمقراطية والاستقرار، وإيجاد قوى سلام اقتصادية، فضلاً عن قوى السلام العسكرية، حيث أصبح مفهوم الأمن الدولي والإقليمي أكثر تعقيداً مع الثورة العلمية والتكنولوجية، لهذا يواجه المشرق العربي تحديات كبيرة بسبب النظرة من الدول الكبرى إلى المنطقة ومواردها الاقتصادية الكبيرة، بحيث عملت الدول الكبرى على إضعاف مقومات الترابط التاريخي والديني واللغوي وبناء وحدات إقليمية معزولة تقريباً عن بعضها مما يُسهل السيطرة عليها واستغلالها، وهناك سياسة انتقائية تجلت مظاهرها في الاندماج والتكامل في الجانب السياسي والاقتصادي وهناك أمثلة عديدة منها:

1. النظرة الأمريكية إلى بعض النظم السياسية العقائدية على أنها من مخلفات الحرب الباردة ويجب ألا يكون لها مكان في النظام العالمي الجديد مثل العراق وسوريا وإيران.
2. الازدواجية في التعامل مع الدول فيما يخص الإدعاءات بانتهاك حقوق الإنسان ومثال ذلك المفارقة في التعامل مع تركيا والعراق في قضية الأكراد وذلك لاعتبارات سياسية وإستراتيجية (حجاج وآخرون، 2013، 383-384).

ولا تتوقف الإنتقائية عند السلوك السياسي والاقتصادي للدول العظمى اتجاه الدول الصغيرة، وإنما يمتد أيضاً إلى الأفكار والإستراتيجيات التي تحكم العلاقات الدولية، كما أن الأمم المتحدة أيضاً سارت في سياسة إنتقائية وخاصة في التعامل مع القضايا العالمية الرئيسية بتأثير إرادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، من خلال تراجع دور الأمم المتحدة في قضايا التصحر واللاجئين، فيما يتم تعظيم دورها في قضايا ذات أبعاد عسكرية ونزاعات أثنية وعرقية، والتوسع في استخدام الفصل السابع من الميثاق والخاص باستعمال القوة وفرض العقوبات ضد الدول التي لا تحترم ميثاق الأمم المتحدة وتوظيف قضية التدخل الدولي وحقوق الإنسان كألية لتحقيق مصالح الدول الكبرى (حجاج وآخرون، 2013، 384-385).

تُشير الخارطة السياسية الدولية إلى سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مجريات التحولات الإستراتيجية والاقتصادية في منطقة المشرق العربي، وذلك لحماية مصالحها الحيوية في المنطقة العربية والمحافظة على أمن إسرائيل، وكانت هناك عدة عوامل مؤثرة في الإستراتيجيات التي اتبعتها كل من تركيا وإيران في المنطقة، فبسبب

تدخل السياسة الأمريكية المستمر في شؤون المشرق العربي حصلت عملية استقطاب بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي غير محاور النزاع وأثر بشكل مباشر على تفاعلات القضايا الإستراتيجية أكثر من تأثيرها بتطوراتها الذاتية أو بعلاقات القوى داخل المنطقة، حيث كانت إيران تسعى إلى الحصول على اعتراف دولي بدورها كقوة إقليمية تمتلك مقومات هذا الدور وتسيطر على أدواته، إذ باتت مصالحها تمتد من الخليج إلى العراق وسوريا ولبنان حتى فلسطين، أما اهتمامات تركيا، التي تحاول بناء إستراتيجية مؤثرة في المنطقة لضمان مصالحها، فأصبحت تمتد إلى ثلاث دوائر إقليمية فرضها عليها الموقع الجغرافي: "الدائرة الأوروبية، والدائرة العربية، والدائرة الآسيوية الوسطى"، وذلك أثر المتغيرات التي طرأت على النظام الدولي الذي جعل الأرض ممهدة وزاد من توجه تركيا نحو المنطقة العربية حيث تشكل ميداناً خصباً للمصالح والمنافع الاقتصادية والمالية والاستثمارية والتجارية (العدوان، 2013، 27-28).

لعبت عدة عوامل دوراً مهماً في رسم خارطة التفاعلات الإقليمية والدولية في المنطقة منها ما يتعلق بدول النظام العربي نفسه مثل ضعف النظام السياسي العربي، وغياب الإستراتيجيات التي بإمكانها المحافظة على فاعلية هذا النظام، حيث يشهد عدة انقسامات حول العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وأخرى حول سياسة التعامل مع إيران، والمواقف المتباينة من الأحداث في سوريا ومن المقاومة اللبنانية والفلسطينية، وإثارة انقسامات مذهبية وطائفية "سنية وشيعية" حول قضايا خلافية لم تحسم هدفها تسييس الخلافات المذهبية وإشعال الفتنة في المنطقة، لفتح الباب أمام حروب أهلية في أكثر من منطقة عربية (مرسي، 2007، 61)، عدم الاستقرار والاضطراب الذي يسود منطقة المشرق العربي لمدة أكثر من ثلاثين عام، وجعلها مسرحاً لحروب وصراعات كثيرة، واستمرار معاناة عدد من الدول العربية من الاحتلال والتدخلات والضغط الأجنبية وبروز العديد من الأزمات بين الدول نفسها، يضاف إلى ذلك المشاكل الداخلية المتفاقمة في العديد من الدول التي تعاني الكبت واحتكار السلطة وتدني المستوى الاقتصادي (بركات، 2012، 11).

يمكن تحديد عدة أسباب كانت وراء نشاط الحيوية التركية إقليمياً باتجاه المنطقة العربية ومنها الرؤية الشاملة التي تبنتها تركيا حول المجال الحيوي الذي يجب أن تنشط فيه وكيفية بناء قوة إقليمية كبرى بل دولية في المستقبل، وقد تم ذلك من خلال سياسة خارجية نشطة وفعالة على المستوى الإقليمي من خلال تبني موقف ايجابي من الإسلام والنجاح في الثورة المعرفية وتبني العلمانية أساس للحكم وبناء اقتصاد تركي قوي وحوث نهضة اقتصادية تسمح بتوفر الموارد اللازمة لتفعيل السياسة الخارجية بكفاءة، حيث شهد الاقتصاد التركي طفرة اقتصادية في السنوات الأخيرة (العدوان، 2013، 31-32).

لا يمكن اختصار مشروع إيران الإستراتيجي اتجاه المنطقة في مجرد تصدير الثورة أو ما تنهه به من السعي لتشجيع المنطقة، بل أن مخططها يشبه الهرم المتعدد الطبقات من خلال المحاور التي يركز عليها مثل الدعم الإيراني لقوى المقاومة العربية في لبنان وفلسطين، والدعوة لحفظ الاستقرار في منطقة الخليج العربي المبني على توجهات بأن ذلك مسؤولية الدول المطللة على الخليج في ظل الخلل الفادح في التوازن الإستراتيجي بين الضفتين.

Strategy

International Journal of Middle East Research

Volume 1/1 January 2020 p. 57/67

الخاتمة:

أن العوامل الداخلية الخاصة بمنطقة المشرق العربي ساهمت في حالة عدم الاستقرار التي تعاني منها المنطقة، فقد جاءت نتيجة عدم وضوح العلاقة التي تربط النظم الإقليمية القائمة في هذه المنطقة الحيوية، لافي مضمونها ولا في شكلها حيث لا يوجد اتفاق على تحديد دقيق لنطاق وخصائص وهيكلية النظام الإقليمي في منطقة الشرق العربي.

أدت التحولات البنوية والمتغيرات العالمية التي تم تناولها أثرت على النظام العربي، بحيث بدأ أكثر اختراقاً على مختلف الأصعدة العسكرية والاقتصادية وحتى القيمة، حيث عمدت الدول الكبرى وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية للتغلغل والحيلولة دون بروز نظام عربي قوي، وذلك عبر اختلاف محاور الصراع بين عدد من الدول العربية من ناحية، أو بين الدول العربية ودول الجوار من ناحية أخرى، أو في ظهور واشنطن وحلفائها بصورة الضامن الرئيسي لا من دول المنطقة والمهندس لميزان القوى الإقليمي فيها، أدى ذلك إلى بروز تهديدات جديدة للأمن القومي العربي أو تعاضم مصادر تهديد كانت قائمة.

لقد انخرطت الولايات المتحدة الأمريكية بقوة في قضايا المنطقة بل ورسم العديد من التطورات المؤثرة فيها، مثل الوجود العسكري المباشر في منطقة الخليج العربي، وعلى الجهة الأخرى الاحتلال المباشر للعراق عام (2003)، وما ترتب عليه للقوى العربية، والاعتماد الأساسي للدول العربية الرئيسية باستثناء سوريا على الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها المصدر الأهم لتوريد الأنظمة التسليحية لهذه الدول، هذا الأمر الذي نجح في التأثير المباشر والقوي على ميزان القوى الإقليمي سواءً بدعمها القوى لإسرائيل وأمنها لضمان تفوقها الإقليمي، أو زيادة النفوذ السياسي لإيران في العراق والخليج، والمزيد من أضعاف القوى العربية الأساسية بنزاعات غير مبررة.

المصادر والمراجع:

- لورانس، هنري، اللعبة الكبرى المشرق العربي والاطماع الدولية، ترجمة د. عبد الحكيم الأريدي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ط1، ليبيا، 1993.
- الدلابيج، علي فايز يوسف، توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011، رسالة ماجستير علوم سياسية منشورة على الشبكة المعلوماتية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، سوريا، أيار 2012.
- الحنيطي، راشد أحمد، مبدأ تصدير الثورة الإيرانية وأثره على استقرار دول الخليج العربي (الحوثيون في اليمن انموذجاً)، رسالة ماجستير منشورة في شبكة الانترنت، في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، دمشق، 2013.
- حسنين، جودة، جغرافية آسيا الإقليمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1985.
- الريس، رياض نجيب، صراع الواحات والنفط، دار رياض الريس، بيروت، 1973.
- دسوقي، عيسى سيد، التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، دار الأحمدي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
- مصطفى، اللباد، هل أصبحت الأدوار الإقليمية بالمنطقة حكرًا على قوى غير عربية، بحث منشور في مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عدد الصيف (135)، القاهرة، 2008.

- رياض، الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، دمشق، دار الأوانل للنشر والتوزيع، 2006.
- أشرف، محمد عبد الحميد، تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 (دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.
- حجاج، خليل ابراهيم ومحمد أحمد المقداد وصايل فلاح السرحان، المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة 1990-2010، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 40، 2013.
- طایل، يوسف عبدالله العدوان، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (2002-2013)، رسالة ماجستير منشورة على شبكة الانترنت، في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، أيار 2013.
- مرسي، مصطفى عبد العزيز، المأزق العربي ومصادر التناقضات العربية وتأثير العوامل الإقليمية والدولية، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عدد فصل الربيع (129)، القاهرة، 2007.
- بركات، نظام، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2012.